سيد محسن: فكرة المباني الخضراء ليست جديدة على العالم و تركز على الاستفادة من الطاقة البديلة

6

الغانم: إقرار «السجل التجاري» بالمداولة الأولى فقط .. والمداولة الثانية خالفت اللائحة

الروضان: الكويت تودع عصر «الرويبة» مع تعديل آخر قانون تجاري من العهد القديم

- مجلس الأمة يقر تقرير لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري تمهيدا لرفعه إلى سمو الأمير
- رئيس المجلس: «السجل التجاري» لم يحصل على أغلبية 33 عضوا لاستثناء المداولة الثانية من المادة 104
- وزير التجارة: سنشهر قريبا جمعية حماية المستهلك.. وسنسمح للمواطن بجلب العمالة المنزلية

ربيع سكر

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على تقرير لجنة (إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري) البرلمانية تمهيدا لرفعه إلى سمو الأمير. ووافق المجلس في المداولة الأولى على مشروع القانون بشأن السجل التجاري الذي يشمل تجريم تضمين الشركات والتحايل على البيانات ومنح موظفي وزارة التجارة والصناعة صفة الضبطية القضائية.

وكان الرئيس مرزوق الغانم قد ألغى التوصيت على المداولة الثانية على مشروع القانون بشأن السجل التجاري لعدم توافر موافقة 33 عضوا وهو نصاب الموافقة على استعجال التصويت على المداولة الثانية عقب اقرار المداولة الاولى امس وقال الغانم: لم تقر المداولة الثانية إنما تم الانتهاء فقط من الموافقة عليه في المداولة الأولى.

وأوضح الغانم أن الشروط الواجب توافرها للتصويت على مشروع القانون في المداولة الثانية لم تتحقق وبالتالي "سيعاد التصويت عليه في المداولة الثانية خلال الجلسة المقبلة". وتنص المادة (104) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على التالي: "لا يجوز إجراء المداولة الثانية على مشروع القانون قبل مضي أربعة أيام على الأقل من انتهاء المداولة الأولى فيه إلا إذا قرر المجلس بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم غير ذلك وتقتصر المداولة الثانية على المناقشة في التعديلات التي يقترحها الأعضاء كتابة على المشروع الذي أقره المجلس في المداولة الأولى ثم يقترع نهائيا على المشروع".

وبذلك يكون مجلس الأمة قد وافق على مشروع القانون آنف الذكر في مداولته الأولى فقط ويشمل تجريم تضمين الشركات والتحايل على البيانات ومنح موظفي وزارة التجارة والصناعة صفة الضبطية القضائية.

وجاءت نتيجة التصويت التي تمت بالنداء بالاسم على مشروع القانون بالإجماع في المداولة الأولى بموافقة 41 عضوا من إجمالي الحضور البالغ عددهم 41 عضوا.

ورفع نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري الجلسة على أن تعقد الجلسة المقبلة يوم الثلاثاء الموافق 17 ابريل الحالي.

وفي التفاصيل: أقر مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية المداولة الأولى لمشروع قانون السجل التجاري، بإجماع الحضور وعددهم (41 عضوا). وأوضح رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أن قانون السجل التجاري لم يحصل على المداولة الثانية لأن المادة 104 تنص على ان الاستثناء لابد ان يكون من أغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس وبما ان التصويت على الاستثناء كان 25 من 39 فلم يحصل على أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وعليه تستكمل المداولة الثانية في الجلسة المقبلة.

بدوره أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان أن تحديث القوانين الحالية سيساهم بشكل كبير في تطوير العمل التجاري في الكويت بشكل عام. وقال الروضان في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة إنه بعد إقرار مشروع القانون الخاص بالسجل التجاري نكون قد ودعنا عصر الروبية، مؤكدا أن الوزارة ستعمل على تحديث كل القوانين الموجودة. وبين أن من بين القوانين الموجودة في اللجنة المالية البرلمانية قانوني التأمين وتبادل المعلومات.

وأضاف أن (التجارة) ودعت عصر الدفاتر ودخلت عصر السجل الإلكتروني وستكون المعلومات متاحة للكل، وفيها شفافية ووضوح، مبينا أنه ستتاح للمهتمين المعلومات الكاملة التي يحتاجونها عن الشركات وتتضمن المركزين القانوني والتجاري للشركات ومن يملكها سواء في المعاملات التجارية او أي معاملات أخرى.

وردا على سؤال عن دعم أصحاب رخص الأعمال المنزلية، أوضح الروضان أن هيئة القوى العاملة هي المسؤولة عن هذا الموضوع وقد وعدت بدورها بإرسال تقرير بهذا الخصوص إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية.

وخلال الجلسة قال وزير التجارة خالد الروضان: "تلقينا 33554 طلبا بالنسبه لاستخراج الرخص متناهية الصغر وقمنا باصدار 10260 شركة و7432 رخصة حتي الان "،مضيفا "قمنا بفتح مركز الكويت للاعمال في شهر مارس 2017 " وتابع: "في السابق الرخصة كانت تاخذ شهرا، والان تصدر في خمسة ايام فقط "

من جانب آخر، ذكر الروضان أن "مجلس الوزراء اصدر توجيهاته الي 4 وزارات لضبط سوق استقدام الخدم والعمالة المنزلية فهذا السوق ليست مسؤولة عنه وزارة واحدة "

واضاف: "اصدرنا قرارا بتحديد كلفة العمالة المنزلية ونراقب تطبيقه وابلغنا وزارة الداخلية لتصدر اجراءاتها في هذا الجانب "، مؤكدا "سنسمح للمواطن بجلب العمالة المنزلية مباشرة".

وبين ان "اللجنة المالية البرلمانية لديها الكثير من المشاريع بقوانين المرسلة من الحكومة والتي نتطلع الي اقرارها "، مشيرا الى قرب اشهار جمعية حماية المستهلك قريبا

وشدد على أن "كل اللوائح التنفيذية الخاصة في القوانين التجارية صدرت، وقريباً ستنجز قوانين التأمين والافلاس والإعسار ونتطلع إلى استمرار التعاون الحكومي النيابي لإنجاز كل القوانين التي من شأنها تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري

ويتكون مشروع القانون من (23) مادة تهدف إلى إعادة النظر في قانون السجل التجاري وبسط رقابة الدولة على النشاط التجاري والتأكد من مشروعيته وجديته واتساقه مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

ونصت إحدى مواد مشروع القانون على التالي: "ينشأ في الوزارة سجل يسمى السجل التجاري تشرف عليه الإدارة المختصة. وينشأ بقرار من الوزير سجل إلكتروني. وتحدد اللائحة إجراءات وأحكام هذا السجل وفهرسته وتنظيم صفحاته".

وناقشت إحدى مواده القيد في السجل التجاري عبر النص التالي: "يلتزم بالقيد في السجل التجاري كل تاجر ويشمل هذا الالتزام مكاتب التمثيل التجاري والوكالات التجارية وفروع الشركات الأجنبية المسموح بها قانونا متى كان محلها الرئيسي في الخارج ويكون القيد في هذه الحالة باسم التاجر أو الشركة صاحبة الفرع أو الوكالة بذات رقم السجل التجاري".

وتضمنت إحدى المواد المحظورات إذ نصت على أن "يحظر على من قيد في السجل التجاري تمكين الغير من استغلال سجله التجاري. كما يحظر على الغير استغلال أي سجل تجاري ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله أو كتابة بيانات على واجهة محله أو أوراقه باسم تجاري أو قيد أو ذكر رقم قيد ليس له أو غير صحيح".

وتطرقت إحدى مواد مشروع القانون إلى العقوبات اذ نصت على التالي: "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار كويتي (نحو 3ر3 آلاف دولار أمريكي) ولا تزيد على عشرين ألف دينار كويتي (نحو 5ر66 ألف دولار أمريكي) كل من يخالف أحكام المادة (9) من هذا القانون. ويعاقب بنفس الغرامة كل من قدم عمدا بيانات غير صحيحة سواء كانت من البيانات الخاصة بالقيد أو بالتأشير في السجل أو بالشطب وتأمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها.

ويجوز بقرار من الوزير المختص إغلاق المنشأة التجارية إداريا بعد ضبط المخالفة ويعرض قرار الإغلاق على المحكمة المختصة بنظر الدعوى الإدارية خلال عشرة أيام من تاريخه.

كما يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ألف دينار كويتي (نحو 3ر3 آلاف دولار أمريكي) ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كويتي (نحو 6ر16 ألف دولار أمريكي) كل من يخالف أحكام المواد (3) والفقرة الثانية من المادة (6) و(8) و(12) و(13) من هذا القانون".

وبشأن الضبطية القضائية نصت إحدى المواد على أن "يصدر الوزير المختص قرارا بتحديد الموظفين المخولين ضبط ما يقع من مخالفات لهذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له وتحرير المحاضر اللازمة في حالة المخالفة وإحالتها إلى الجهات المختصة ويكون لهم حق الإطلاع على الوثائق والمستندات خلال ساعات العمل.

وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية القيام بأعمال وإجراءات الضبطية القضائية".

ورأى نواب أثناء المناقشة أن قانون السجل التجاري الذي أصدر في عام 1959 من القوانين القديمة التي تعتمد على السجلات الورقية، مؤكدين الحاجة لتطوير تلك السجلات وأن تصبح الكترونية وتواكب العصر.

وأكدوا أن القانون يعزز الدور الاقتصادي للكويت ويحد من تأجير الرخص بالباطن ويوقف التعاملات التي شوهت الجسم التجاري ويمنع تجار الاقامات وسراق المال العام وشركات الوهم العقاري من استغلاله كون العقوبات فيه مشددة.

وطالبوا بالإسراع في إقرار القانون وتطبيقه على أرض الواقع تفادياً للغش التجاري، داعين إلى إعادة النظر في تأجير الرخص أو منح حق التضمين للوافدين في العمل التجاري.

وشددوا على أهمية الرقابة والمتابعة لتطبيق قانون السجل التجاري والعمل على إنهاء الاحتكار وتفعيل دور البلدية في عملية تكاملية مترابطة.

الغانم مترأساً الجلسة

تصوير – محمد صابر

عمر الطبطبائي يشيد بقرار وزارة التجارة وضع سقف لأسعار استقدام العمالة المنزلية

أثنى النائب عمر الطبطبائي على قرار وزارة التجارة بشأن تحديد سقف أعلى للعمالة المنزلية، وإتاحة حرية الاستقدام المباشر عن طريق وزارة الداخلية. وقال الطبطبائي في تصريح بالمركز الاعلامي في مجلس الأمة "لقد حددت ثلاث وزارات مسؤولة عن موضوع استقدام العمالة وهي الخارجية، والداخلية، والشؤون".

وأشاد في هذا الصدد بتعاون وزارة الشؤون خاصة بعد حلها الاتحاد بسبب مخالفاته ثم جلسنا مع مسؤولين في شركة الدرة ووزارتي الداخلية والخارجية حيث تم تشكيل لجنة ثلاثية تم فيها الاتفاق على نقاط عدة لإنجاح الشركة.

وخلال الجلسة قال عادل الدمخي: هذا القانون من القوانين القديمة التي تعتمد علي السجلات الورقية ويفترض حاليا ان يكون الكترونيا لذلك فهو يحتاج الي تطوير وتحديث ...يوجد تلاعب عبر تأجير رخص تجارية من الباطن وهناك من يستغل ذلك للاتجار بالاقامات ويستغل اصدار تراخيص تجارية له ..لابد من اقرار هذا القانون لانه سيحد من تأجير الرخص بالباطن لان العقوبات فيه مشددة

وقال صالح عاشور: الحكومة لديها نظرات اقتصادية مستقبلية منها رؤية 2035 ولذلك يجب ان يواكب ذلك حزمة من القوانين والتشريعات ابرزها السجل التجاري فقد ان الاوان لتطوير القانون لان القانون الحالي صدر سنة 1958... تأجير الرخص الي الوافدين يحدث مشاكل للكفيل مما قد يؤدي الي ان يصبح صاحب الرخصة مدينا الي البنك

وقال محمد الدلال: قانون السجل التجاري يعزز الدور الاقتصادي للبلد ويعالج المشاكل التي يواجهها المجتمع الاقتصادي.. قانون السجل التجاري في شكله الجديد ينقصه الحراسة القضائية في قيد الاحكام الصادرة والتي تتعلق بصاحب القيد

وقال سعدون حماد: قانون السجل التجاري المعمول به حاليا يجب تطويره فهو صادر منذ قرابه 60 عام حتي العملة المعمول فيه بها هي الروبية الهندية لذلك يجب تطوير القانون لماذا لا نصبح نفس دبي باصدار الرخص الكترونيا في نفس اليوم

وقال عبد الكريم الكندري: قانون السجل التجاري ندرسه لطلبتنا في الجامعة ويوجهون الطلبة اسئلتهم لي ليش نتعامل بقانون يعتمد الروبية حتي الان؟!..نحن نحتاج الي ضرورة تحديث القوانين والتشريعات القديمة التي تتعامل مع امور تتطور بفعل مرور الزمن ..ويجب علي الوزراء الاستفادة من الكفاءات الكويتية المتخصصة في تطوير التشريعات القديمة لتواكب التطور الذي نعيشه حاليا كقانون السجل التجاري

وغيره وقال يوسف الفضالة: اطالب بتشديد العقوبة وسجن اصحاب شركات الوهم العقاري والقائمين عليها ..وعشمنا كبير في الايادي الكويتية التي تعمل علي تطوير القوانين القديمة حتي تتماشي مع متغيرات الحياة العصرية.

وقال علي الدقباسي: لدينا 7 جزر لكنها لم نحسن استخدامها ووجود النائب الاول وزير الدفاع صاحب الفكر الاقتصادي يدعوا الي التفاؤل

الخطاب الاميري

وكان المجلس قد وافق على مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية على تقرير لجنة الرد على الخطاب الأميري تمهيدا لرفعه إلى سمو الأمير. وطالب نواب في تعليقهم على تقرير اللجنة بسن تشريع لضبط وسائل التواصل الاجتماعي والإفصاح عن أصحاب الحسابات الوهمية وعدم المساس بالأدوات الدستورية للنواب.

من جهته قال مقرر اللجنة د. خليل عبدالله إن 72 بالمئة من النواب الذين تحدثوا خلال مناقشة الخطاب الأميري، تطرقوا إلى ضرورة تصويب الأداة البرلماني، مؤكدا أن اللجنة شددت في تقريرها على عدم المساس بالدور الرقابي للنواب.

وكانت لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري قد أنجزت تقريرها في شأن الصيغة المقترحة لمشروع الجواب على الخطاب الأميري الذي استهل به افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وذكرت اللجنة في تقريرها أن النطق السامي جاء في خمسة محاور رئيسة وموضوعات استأثرت باهتمام أعضاء المجلس وهي كالتالي:

المحور الأول: في مواجهة الأخطار الخارجية والتحديات الداخلية، المحور الثاني: حتمية إصلاح الاقتصاد الوطني، المحور الثالث: تصويب مسار العمل البرلماني وتقويم المسيرة الديمقراطية، المحور الرابع: الأزمة الخليجية، المحور الخامس: بين حرية الرأي وسوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وخلال النقاش قال اسامة الشاهين: هناك نواب يستغلون الحصانة النيابية ويهاجمون جمعية الشفافية ويحرضون ضدها و صفاء الهاشم ترد علي الشاهين: جمعية الشفافية تشكيلها فاسد وبياناتها المالية فاسدة من الاخوان الفاسدين الذين يسيطرون عليها ولا نقبل الدفاع عنها تحت قبة عبد الله السالم

واحمد الفضل يدخل علي الخط ويهاجم اسامة الشاهين: اتحداك ان تبين للمجلس حاليا منهجية جمعية الشفافية اليست معلوماتها هي من تسببت في وضع الكويت في مدركات الفساد .. لا تدافع عن جمعية الشفافية لأنها من حزبك وربعك وحلتهم الصبيح للإساءة لسمعة الكويت

و صفاء الهاشم تطلب من الرئيس عدم منح اسامة الشاهين الفرصة للحديث ونقول اصل الفساد هو (تقصد الشاهين).

وقال محمد المطير: نرفض الاساءة لاشخاص ليسوا معنا والاخوان اناس لهم وعليهم

وقال الشاهين رداً على صفاء والفضل: لا تربطني أية علاقة بجمعية الشفافية والصراخ على قدر الألم وعلينا أن نحترم صندوق الاقتراع وعليكم عدم التحريض فأنتم تتشدقون بالحريات.

وقال عبدالكريم الكندري: لن نسمح بالمساس بأدواتنا الرقابية من خلال إنشاء لجنة تصويب الاستجواب وعلينا مراجعة نصوص الدستور والنظام البرلماني وتطوير استخدام الأداة البرلمانية

جانب من القاعة

عبد الكريم الكندري خلال الجلسة

الشاهين متحدثا

الوزير خالد الروضان